

## إسرائيل

## تل أبيب تستعدّ لاعتراض «الأمل»

تعدّ إسرائيل لتكرار سيناريو مجزرة «أسطول الحرية» بحق سفينة «الأمل» اللببية، التي انطلقت من ميناء لايريو اليوناني مساء أول من أمس إلى قطاع غزة، بغية كسر الحصار وإيصال المساعدات، وسط تضارب في الأنباء حول الوجهة الحقيقية للسفينة، أهي ميناء غزة أم العريش المصري، وإن كانت أرجحية التصريحات تميل إلى الخيار الأول.

ويبدو أن مساعي الوساطة التي بذلتها وزارة الخارجية الإسرائيلية مع كل من اليونان ومولدافيا، التي ترفع السفينة علمها، لم تات بثمارها، ما دفع مصادر عسكرية إسرائيلية إلى التهديد بأن «أي انحراف عن مسار السفينة وتوجهها إلى غزة سيجعلنا نوقفها بواسطة سلاح البحرية وبالوسائل المتوافرة لدينا».

وقالت مصادر في سلاح البحرية الإسرائيلية إنها تأمل «ألا تكون هناك حاجة للسيطرة العسكرية على السفينة اللببية، لكن إذا رفض أفراد السفينة الانصياع للأوامر ومرافقة (بوارج) سلاح البحرية، فإننا لن نتردد في العمل بأساليب أخرى من أجل إيقافهم».

وفي السياق، قال الوزير من دون حقيبة، يوسي بيليد، (من حزب الليكود) إن «إسرائيل لن تسمح لسفينة الشحن بتفريغ حمولتها في مرفأ غزة مباشرة»، مضيفاً إن سابقة كهذه «ستكون لها

نتائج خطيرة جداً من وجهة النظر الأمنية لإسرائيل».

أما وزير الخارجية الإسرائيلي، أفغدور ليرمان، فقال «لن تصل أي سفينة إلى غزة، لن نسمح بالإضرار بسيادتنا»، فيما رأى وزير الدفاع، إيهود باراك، أن «توجه السفينة اللببية إلى غزة هو استفزاز لا حاجة له، وأن بالإمكان نقل بضائع إلى غزة عبر ميناء أشدود بعد تفتيشها، لكننا لن نسمح بإدخال سلاح إلى غزة». وأضاف «نصح المنظمات في السفينة أن يرافقوا سفن سلاح البحرية

إلى ميناء أشدود أو الإبحار مباشرة إلى ميناء العريش في مصر».

ولجأت إسرائيل إلى الأمم المتحدة، وبعثت المندوبة الإسرائيلية لدى المنظمة الدولية، غابرييلا شاليف، برسالة إلى أمينها العام، بان كي مون، طلبت فيها تدخل المجتمع الدولي لمنع السفينة من الاقتراب من القطاع. وقالت شاليف إن «إسرائيل تحتفظ بحقها بموجب القانون الدولي في منع هذه السفينة من خرق الحصار البحري».

ويتوقع الجيش الإسرائيلي أن تصل

السفينة اللببية إلى منطقة قريبة من المياه الإقليمية الإسرائيلية خلال أربعة أيام. وكان باراك قد تحدث مع رئيس الاستخبارات المصرية، عمر سليمان، وبحث معه إمكان استقبال السفينة اللببية في ميناء العريش.

وكان المتحدث باسم وزارة الخارجية اليونانية، غريغوريس ديلافيكوراس، أكد أنه «تلقى ضمانات من السفير اللببي بأن السفينة ستتجه نهائياً إلى مرفأ العريش».

كلام اصطدم بتصريحات عدة نفت هذا

التوجه. إذ قال قبطان السفينة إنه «لم يغير وجهتها وإنما سترسو على شواطئ قطاع غزة»، كما أعلن المدير التنفيذي لمؤسسة القذافي للتنمية، يوسف صوان، أن السفينة التي أعدها المنظمة لكسر الحصار «لا تزال متجهة إلى القطاع».

وأضاف «إنها مهمة إنسانية بحثة. ليست استفزازية ولا معادية»، داعياً «المجتمع الدولي إلى مساعدة المؤسسة لإيصال المساعدات إلى ميناء غزة».

وكان النائب العربي في الكنيست الإسرائيلي، أحمد الطيبي، قد أكد في وقت سابق أن السفينة اللببية تتجه إلى غزة «كما كان مقرراً»، وقال «أكدت لي المؤسسة (القذافي) أن السفينة ستحاول الوصول إلى ميناء غزة لإفراغ حمولتها»، مشدداً على «الأهمية السياسية والإنسانية لموضوع كسر الحصار».

إلا أن مسؤولاً في شركة الشحن «إيه سي إيه»، التي تملك السفينة، كان قد أعلن في وقت سابق «ستغادر السفينة خلال بضعة دقائق إلى غزة. إذا لم يسمحوا لنا بالوصول إلى هناك، فسنوجه إلى ميناء العريش في مصر».

وتجدر الإشارة إلى أن السفينة محملة بنحو ألفي طن من المساعدات الإنسانية على شكل سلع غذائية وأدوية. وتقل أيضاً نحو 12 فرداً وما يصل إلى عشرة نشطاء.

(أ ف ب، يو بي أي، رويترز)



سفينة «الأمل» اللببية ترسو في ميناء لايريو اليوناني أول من أمس (جون كوليسيدس - رويترز)

## نتنياهو يدرس خطوات «بناء الثقة» بديلاً لتجميد الاستيطان

يبدو رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، بعد عودته من واشنطن، مرتاحاً إلى العلاقة المتجددة مع الولايات المتحدة، ولا سيما أن طلبات الأخيرة لم تعد تثقل كاهله

ليبرمان يدعو إلى خطة سياسية تتخلّى عن مبدأ «الأرض مقابل السلام»

عباس: الدخول في مفاوضات مباشرة سيكون عبثاً



جنود إسرائيليون يهاجمون متظاهراً في الضفة الغربية الجمعة الماضي (ناصر شيوخي - أ ب)

أرض، تقع حالياً في منطقة «ج»، لشق طريق بين رام الله والمدينة الجديدة المخططة «روابي».

وبحسب التقارير الإعلامية الإسرائيلية، تلقى هذه الخطوات تأييداً تاماً من باراك، ونائب رئيس الحكومة دان مريدون، وتأييداً جزئياً من القائم بأعمال رئيس الحكومة موشيه يعلون، فيما يعارضها ليرمان قبل البدء بالمفاوضات المباشرة.

ونقلت الصحيفة نفسها عن مصادر إسرائيلية قولها إن الخطوات تهدف إلى تعزيز حكومة سلام فياض، ومنح السلطة الفلسطينية صلاحيات أكبر، وخاصة في المجال الأمني.

في المقابل، طالبت إسرائيل، خلال لقاء نتنياهو - أوباما، بأن تلتزم السلطة الفلسطينية بخطوات بناء الثقة، تمهيداً لاستئناف المفاوضات المباشرة، منها وقف الحملة الدبلوماسية المناهضة لإسرائيل.

بدوره، رأى رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس أن الدخول في مفاوضات مباشرة مع إسرائيل من دون تحقيق تقدم في المفاوضات غير المباشرة سيكون «عبثاً». ورأى أن السلطة أعطت «الجهود الأميركية والدولية الرامية إلى استئناف مفاوضات السلام بيننا وبين الإسرائيليين الفرصة تلو الأخرى، ووافقنا على الذهاب إلى مفاوضات التقريب (غير المباشرة) لكي نصل إلى وضع ملائم لاستئناف المفاوضات المباشرة». وتساءل عن الفائدة من المفاوضات إذا لم يحصل أي تقدم.

ورأى ليرمان أن «المشكلة هي أن في الحكومة أشخاصاً يخافون من اتخاذ قرارات حقيقية وشجاعة، لكننا أقرب من أي وقت مضى إلى إقناع القيادة بالموافقة على هذه الفكرة، وقد يحدث هذا خلال فترة حكم نتنياهو».

وقد بدأ نتنياهو، بعد عودته من واشنطن، سلسلة من المباحثات في إطار منتدى السبوعية الوزارية لبلورة «رزمة خطوات لبناء الثقة»، التي مثلت بديلاً عن مطلب استمرار تجميد البناء الاستيطاني في الضفة الغربية، كشرط للانتقال إلى المفاوضات المباشرة.

وفي تفصيل هذه الخطوات، أوضح مسؤولون إسرائيليون أن نتنياهو يدرس إمكان وقف أو تقليص نشاط الجيش الإسرائيلي في عدد من المدن

دولة إسرائيل في هذا المجال». بدوره، وصف وزير الدفاع، إيهود باراك، زيارة نتنياهو إلى واشنطن بالمهمة جداً. ورأى أن الطريقة الوحيدة لإزالة ما وصفه بـ«الحصار السياسي» المفروض على إسرائيل «تكمن في طرح خطة سياسية، وإجراء مفاوضات مباشرة مع الحفاظ على مصالحنا».

أما وزير الخارجية، أفغدور ليرمان، فدعا إلى «إعداد خطة سياسية جديدة للمفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين يجري من خلالها التخلي عن مبدأ الأرض مقابل السلام». وأضاف في مقابلة مع الإذاعة الإسرائيلية، إن الخطة الجديدة ينبغي أن تستند إلى «مبدأ تبادل الأراضي والسكان»، مشيراً إلى أن 70% من الجمهور في إسرائيل يؤيد هذا المبدأ.

## علي حيدر

أكد رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، أن زيارته إلى الولايات المتحدة أضفت «تعبيراً ملموساً على قوة وصمود هذه العلاقة، التي لا تنفصم»، مشيراً إلى أن «الشرط لتحقيق تسوية» مع الفلسطينيين يكمن «في الحفاظ على أمن الدولة ومواطنيها».

ورأى نتنياهو، خلال جلسة الحكومة أمس، أن الجانب الأمريكي بات يدرك أنه «من أجل التقدم في عملية السلام يجب الانتقال في أقرب وقت إلى المفاوضات المباشرة»، لافتاً إلى أنه سيلتقي يوم غد الثلاثاء الرئيس المصري حسني مبارك في القاهرة «للمعمل معاً مع علي دفع المصادقات المباشرة مع السلطة الفلسطينية».

وشدّد نتنياهو على أن لدى الرئيس الأميركي باراك أوباما «تفهماً للاحتياجات الأمنية الخاصة لدولة إسرائيل». وأشار إلى أن أوباما مصمم على منع حيازة إيران أسلحة نووية، وأنه تحدث معه بشأن «خطورة حصول إيران على أسلحة نووية، تهدد ليس فقط إسرائيل ولا الشرق الأوسط والسلام فيه، بل تستهد العالم كله».

وفي موازاة ذلك، قال نتنياهو إن أوباما شدد على عدم تغيير سياسة الغموض النووي التي تتبعها إسرائيل، وأن «الرئيس والبيت الأبيض كزرا الالتزام الأميركي بتفاهات استراتيجيّة مهمّة مع